

الفصل الثاني

الايخطاء والغش

الايخطاء - الغش - دور المدقق في تصحيح الايخطاء
مسؤولية المدقق عن الايخطاء والغش

الأخطاء

ان احتمال ارتكاب خطأ اثناء مراحل تنفيذ العمل المحاسبي من تسجيل وتبويب وعرض للنتائج أمر متوقع لاسيما وانه يزاول من قبل البشر والبشر معرضون لارتكاب الخطأ. فالمحاسبون يقعون في الخطأ عادة نتيجة للجهد والارهاق وزخم العمل واستدعائهم المتكرر من قبل رؤسائهم.

ولما كان هدف اكتشاف الخطأ هو ضمن اهداف عملية التدقيق والعمل على تلافي حدوثه مستقبلاً فإن المام المدقق بأسباب ارتكاب الخطأ وأنواعها تساعد وتتمكنه من اكتشاف تلك الايخطاء ومن ثم تسويتها.

أسباب ارتكاب الايخطاء

هناك سببان رئيسيان لوقوع الايخطاء في السجلات المحاسبية :-

- ١ - الجهل وعدم الاطلاع والدراية والالمام في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في تسجيل وتبويب وعرض البيانات المحاسبية.
- ٢ - عدم بذل العناية المطلوبة في اداء العمل من قبل موظفي الحسابات. وبالإضافة الى هذين السببين توجد اسباب أخرى تدعو الى ارتكاب الايخطاء - وخاصة المتعمد منها.

مقصود

الأسباب الأخرى لارتكاب الأخطاء

- أ- الرغبة في اختلاس بعض موجودات المشروع.
- ب- محاولة تغطية عجز الخزينة أو اختلاس سابق.
- ج- محاولة الإدارة التأثير على القوائم المالية بحيث تقدم اغراضاً معينة.
- د- محاولة التهرب من الضرائب.

وهكذا يمكن القول بأن البيانات المحاسبية عرضة للخطأ أو الغش من جهات عدة ، ولاسباب متباينة وهي في الوقت نفسه ضرورية لاتخاذ القرارات المختلفة من قبل الطوائف المستخدمة لها ومن هنا يأتي دور المدقق ليحل هذا التباين ، أي يقوم بتدقيق البيانات ومطابقتها مع واقع المشروع بحياد تام ليخرج برأي فني محايد حول صحة القوائم المالية جميعها ومطابقتها للواقع .

أنواع الأخطاء المحاسبية

المحاسبون يقسمون الأخطاء التي يصادفها المدقق عند فحصه للدفاتر والسجلات الى مجموعتين رئيسيتين :-

المجموعة الأولى :- أخطاء عمدية

ويقصد بها تلك الأخطاء التي ترتكب عن قصد أو عمد أو تدبير سابق من موظفي قسم الحسابات أو الهيئة الإدارية في المشروع بقصد التصليل أو بقصد التأثير على نتيجة أعمال المشروع أو مركزه المالي ، وبعبارة أخرى بقصد إخفاء الحقيقة .

المجموعة الثانية :- أخطاء غير عمدية

وهي تلك الأخطاء التي لا ترتكب عن قصد أو عمد أو تدبير سابق بل تحدث نتيجة جهل من موظفي قسم الحسابات بالأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو نتيجة تقصيرهم في أداء عملهم .

ولا شك ان المجموعة الأولى من الأخطاء أكثر خطراً من المجموعة الثانية لما لها من تأثير كبير على مدى دلالة القوائم المالية أو الحسابات الختامية وعلى نتيجة الأعمال والمركز المالي . وكلا النوعين من الأخطاء سواء العمدي منها أو غير العمدي يمكن تقسيمه الى الأنواع الآتية :-

١ - إخطاء الحذف

ويقصد بها الإخطاء التي تنشأ نتيجة عدم اثبات عملية بأكملها أو أحد اطرافها في دفتر اليومية أو في دفاتر اليومية المساعدة أو نتيجة لعدم ترحيل طرفي العملية (المدين والدائن) أو أحدهما إلى الحسابات الخاصة بها بدفتر الأستاذ أو دفاتر الأستاذ المساعدة.

هذه الإخطاء قد تكون متعمدة كعدم اثبات الموظف المختص لعملية بيع نقدي واختلاس قيمتها أو عدم اثبات نقدية واردة من عميل بدفتر الأستاذ واستخدامها في تغطية اختلاس أو عجز بالصندوق.

وقد تكون هذه الإخطاء غير متعمدة كأن يسهو موظف الحسابات عن ترحيل قائمة شراء آجل مثلاً بحساب المجهز في دفتر الأستاذ المساعد بعد اثباتها بدفتر يومية المشتريات.

اكتشاف هذا النوع من الخطأ يتوقف على مدى الحذف الذي تم، فإذا كان الحذف كلياً ويعني عدم اثبات عملية بأكملها أو عدم ترحيل طرفيها إلى الحسابات الخاصة بها بدفتر الأستاذ فإن اكتشاف هذا يكون صعباً ولا يمكن إلا عن طريق تدقيق مستندي دقيق، أما إذا كان الحذف جزئياً كأن يسهو المحاسب ترحيل أحد اطراف عملية ما إلى الحساب الخاص بها بدفتر الأستاذ فمن السهل اكتشاف مثل هذا الخطأ لما يترتب عليه من عدم توازن حسابي في المرحلة التي وقع فيها الخطأ.

٢ - إخطاء ارتكابية

وتنشأ عن الخطأ في العمليات الحسابية من (جمع - ضرب - طرح - قسمة) أو نتيجة خطأ في الترحيل أو ترصيد الحسابات.

هذه الإخطاء قد تكون متعمدة كما في الحالات الآتية :-

- إضافة أسماء وهمية إلى قوائم اجور العمال.
- ترحيل مبالغ واردة من عميل إلى حساب عميل آخر بناء على اتفاق مسبق بين الموظف المختص وهذا العميل وهذا الخطأ يمكن اكتشافه عن طريق التدقيق المستندي.

وقد تكون هذه الأخطاء غير متعمدة كالخطأ الحسابي في جمع إحدى اليوميات الفرعية المساعدة كيومية المبيعات أو المشتريات أو الخطأ الحسابي الذي قد يحدث عند اعداد الموظف المختص لقوائم البيع.

٧٦
إن هذا الخطأ يؤثر على توازن ميزان المراجعة ويمكن اكتشافه عن طريق التدقيق الحاسبي .
ان استعمال الآلات الحاسبة مع وجود نظام سليم للرقابة سوف يقلل من وقوع الأخطاء الارتكابية لأن الآلات الحاسبة تمتاز على البشر بالدقة والسرعة .

٣- أخطاء في المبادئ والاصول المحاسبية : - (اخطاء فنية)

أو ما يطلق عليها بـ (الأخطاء الفنية) وهي التي تنشأ نتيجة خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في التوجيه المحاسبي أثناء مرحلة التسجيل والتجويب والعرض للبيانات المحاسبية .

تنشأ هذه الأخطاء نتيجة جهل أو عدم دراية من قبل موظفي الحسابات في المنشأة بهذه المبادئ وبالتالي تكون هذه الأخطاء غير عمدية .

وقد يكون ارتكاب هذه الأخطاء عن عمد وتدبير مسبق بهدف التأثير على نتيجة أعمال المشروع أو على مركزه المالي وهنا تكمن الخطورة ومن الأمثلة على ذلك : -

الجهل في التمييز بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية غير متعمد

- عدم التمييز بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية متعمد .
- عدم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بالقدر الكافي .
- عدم تكوين مخصصات للاندثار .

ان اكتشاف هذا النوع من الأخطاء لا يتم الا عن طريق التدقيق المستندي وطلب البيانات والابضاحات للتأكد من صحة اثبات العمليات طبقاً للمبادئ والاصول المحاسبية المتعارف عليها .

٤- الأخطاء المتكافئة : - (الأخطاء المعرّضة)

وهي الأخطاء التي تتقاص أو يعرض بعضها البعض ويطلق عليها البعض (الأخطاء المعرّضة) ومن الطبيعي أنها لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة وبالتالي هناك صعوبة في اكتشافها الا عن طريق القيام بالتدقيق المستندي والحسابي الدقيقين وباعطاء عناية خاصة لعملية الترحيل للعمليات الى دفتر الأستاذ وحيناً يتطلب الأمر القيام بالتدقيق الكامل لجميع العمليات من ناحيتي التسجيل والترحيل .

ومن الأمثلة على هذا النوع من الأخطاء لو فرضنا ان قائمة مشتريات بـ (٥٠٠) دينار ورجل الى الجانب
(٥٠٠٠) دينار ثبتت خطأ في دفتر يومية المشتريات بمبلغ (٥٠٠) دينار ورجل الى الجانب
الدائن من حساب الجهاز بدفتر الاستاذ المساعد بمبلغ (٥٠٠) دينار. فعلى الرغم من ان
الخطأ لن يؤثر على توازن ميزان المراجعة فإنه يؤدي الى تخفيض في رصيد المشتريات وبالتالي
الى زيادة في رقم محمل ارباح المشروع وصافي ارباحه بمبلغ (٤٥٠٠) دينار. كما ويؤدي في
الوقت نفسه الى تخفيض في رصيد حساب الجهازين بقائمة المركز المالي بنفس المبلغ اي
(٤٥٠٠) دينار.

٥- اخطاء تكشف عن نفسها : - غير عمدية

وهي الأخطاء التي تظهر تلقائياً وذلك نتيجة لاتباع المنشأة نظرية القيد المزوج في
اثبات العمليات في الدفاتر الأمر الذي يترتب عليه توازن ميزان المراجعة في جميع مراحل
العمل المحاسبي فعدم التوازن دليل على وجود خطأ في اي مرحلة من مراحل العمل
المحاسبي.

ان استخدام نظام الحسابات الاجمالية ودفاتر الاستاذ المساعدة ذات الموازين المستقلة
يؤدي الى الافصاح عن بعض الأخطاء التي توجد بحسابات العملاء او الجهازين.

كما ان اتباع المنشأة لسياسيات معينة في معك حساباتها كما هو الحال عند اعداد
مذكرات التسوية لحسابات المصارف او ارسال كشوف او مصادقات شهرية للعملاء
بأرصدة حساباتهم يؤدي الى اكتشاف ما قد يوجد بهذه الحسابات من اخطاء.

ويشكل عام يمكن تقسيم الأخطاء الى الاقسام التالية : -

أولاً : الأخطاء التي تؤثر على توازن ميزان المراجعة وتشمل التالي : -

١- اخطاء الترحيل

وهي الأخطاء التي ترتكب عندما يرجل مبلغ الى الجانب المخطوء من الحساب أو ان
يرجل المبلغ بشكل معكوس الى الجانب الصحيح من الحساب كما لو رجل مبلغ ٥٦
الى الحساب بمبلغ ٦٥.

الخطأ في عملية الجمع - وهي الأخطاء التي تنشأ عند جمع مجموعة من المبالغ الظاهرة في أحد السجلات ككل مخطوء، كما لو جمع حساب ما في الدفتر الأستاذ لا يمثل الرصيد الصحيح مما يؤدي إلى عدم التوازن في ميزان المراجعة.

الخطأ في استخراج الأرصدة - وهذا الخطأ ينشأ عند استخراج أي رصيد بشكل مخطوء كما لو تم استخراج رصيد منذ (مدين) ووضع في ميزان المراجعة كرصيد دائن أو العكس الذي يرتكب عند استخراج الرصيد.

انياً: - الأخطاء التي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة وتشمل:

١- أخطاء الحذف - وتمثل الأخطاء الناتجة عن عدم إثبات عملية بالكامل في السجلات مما يؤدي إلى عدم ظهورها مطلقاً كما في حالة إهمال إثبات قيد قائمة بيع أو شراء.

٢- الأخطاء الأرتكابية - وتمثل الأخطاء التي ترتكب عند القيام بعملية الترحيل أو الاحتساب كما في حالة ترحيل ١٠٠٠٠٠٠ دينار إلى حساب محمود وإلى الجانب الصحيح في السجلات بدلاً من حساب محمد أو في حالة احتساب قائمة بيع بشكل مخطوء حيث يدرج في اليومية المبيعات ويرحل إلى الحساب الشخصي رغم أن احتساب المبلغ كان خطأ.

٣- الأخطاء التعويضية

وتمثل الأخطاء التي ترتكب في جانب من جانبي ميزان المراجعة ويعوض بنفس المبلغ في الجانب الآخر بحيث يلغى أثر عدم توازن الميزان وعلى سبيل المثال مبلغ ٦٠٠٠٠٠ دينار رحل إلى حساب أحد الأشخاص الجانب المدين رحل بمبلغ ٦٠٠٠٠ دينار فالخطأ هنا يمثل الفرق بين ما يجب أن يرحل وما تم ترحيله وهو مبلغ ٥٤٠٠٠٠ دينار ولدى استخراج ميزان المراجعة يظهر زيادة في الجانب الدائن بمبلغ ٥٤٠٠٠٠ دينار فلو صادف وجود خطأ آخر مقابل في الجانب المدين أو أن يقلل الجانب الدائن بنفس المبلغ فالأخطاء رغم وجودها لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة.

٤ - الأخطاء الفنية

وتمثل الأخطاء التي ترتكب نتيجة الجهل وعدم الدراية في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثال لذلك مبلغ معين كمصروف رأسمالي يرحل إلى حساب يمثل مصروف إيرادي أن مثل هذه الأخطاء تؤثر في بعض الأحيان تأثير مادي كبير وخاصة إذا كان مبلغها جسيماً ويؤثر مادياً على نتيجة أعمال الوحدة.

٥ - أخطاء الأزدواج

وتتمثل بتسجيل حدث مالي معين وبشكل صحيح في السجلات كما في حالة إدخال قائمة مبيعات مرتين ورحلت مرتين إلى الجانب المدين من الحساب الشخصي.

٦ - أخطاء في التسجيل

وتمثل الأخطاء التي ترتكب عند التسجيل في اليومية العامة أو اليوميات المساعدة كما لو تم تسجيل مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دينار خطأً ١٥٠٠٠٠٠ دينار ورحل بشكل صحيح إلى الحسابات.

الغش

الغش من وجهة النظر المحاسبية عبارة عن الأخطاء التي تقع وبشكل متعمد وعن قصد بهدف تحقيق منفعة ذاتية على حساب المشروع وذلك عن طريق التلاعب في الدفاتر والسجلات وفي القوائم المالية.

ويمكن القول أن الغش يرتكب عادة لتحقيق غرض من الغرضين الأساسيين الآتين: (١) كراهة الغش

١ - اختلاس الأصول

قد يعمد شخص أو أشخاص من العاملين في المشروع إلى اختلاس أصل من أصوله أو إلى استعمال أصل في تحقيق منفعة شخصية وعلى حساب المشروع أي دون - مقابل ودون وجه حق، ومن أمثلة ذلك: -

- اختلاس نقدية ويتم ذلك إما عن طريق اختلاس مبلغ معين من الصندوق أو اختلاس قيمة مبيعات نقدية أو مبالغ مسددة من قبل العملاء، ويتم تغطية الاختلاس عادة عن طريق مدفوعات وهمية بنفس المبلغ المختلس تؤيدها مستندات مزورة أو عدم إثبات المبالغ المسددة من قبل العملاء في الدفاتر والسجلات.

- اختلاس بعض اصناف المخزون من خامات او مواد احتياطية او انتاج تام او غير ذلك ويتم ذلك عن طريق التلاعب في مستند الاستلام او الارجاع او صرف المواد وفي بطاقات وسجلات المخازن بواسطة اثبات مستندات صرف وهمية او التلاعب في الكميات المصروفة او المستلمة او في نسبة المواد التالفة.

والملاحظ ان عملية اختلاس الاصول لا تتم في ظل نظام رقابة داخلية سليم يطبق تطبيقاً صحيحاً فوجود الاختلاس دليل قوي على ضعف في النظام ووجود ثغرات فيه او على التهاون في تطبيق نظام رقابي محكم او على اتفاق مجموعة من العاملين على الاختلاس فيقومون بالتسلسل بتنفيذ عمل معين او على اتفاق اشخاص من داخل وخارج المشروع على الاختلاس كاتفاق بعض العاملين مع المجهزين على التلاعب في الكميات المجهزة.

وعلى المدقق ان يبذل الجهد في دراسة نظام الرقابة الداخلية المطبق في المشروع والكشف عن نقاط الضعف فيه والتي يحتمل استغلالها وتوسيع نطاق التدقيق الاختباري في حالة وجود ثغرات في النظام.

٢ - التلاعب بنتيجة النشاط والمركز المالي

تقع هذه الحالة بايعاز من الادارة العليا للمشروع ويعلمها وموافقتها وذلك بهدف التأثير فيما يحقق المشروع من نتائج وفي مركزه المالي واطهارها على غير حقيقتها. هذا التلاعب في الحسابات اقل حدوثاً من الاختلاسات ولكنه اخطر شأناً اذ يقوم به غالباً موظفون مسؤولون في المنشأة يفترض بهم الثقة عادة ويلجأ المديرون الى هذه الطرق وذلك لتضليل المساهمين مثلاً بأن نتيجة اعمال المشروع على مايرام وبذلك يعاد انتخابهم وكذلك في حالة ما اذا كانوا يتقاضون نسبة مئوية من الارباح الى تضخيم رقم الارباح.

ويتم التلاعب في نتيجة النشاط والمركز المالي بطرق عديدة منها.

- التلاعب في تقويم المخزون بأنواعه المختلفة من مواد اولية وانتاج غير تام وانتاج تام وذلك في نهاية الفترة المالية. اذا ان اي زيادة في قيمة المخزون تؤدي اوتوماتيكياً الى زيادة في نتيجة النشاط اي زيادة في رقم الارباح واي نقص يؤدي ايضاً الى نقص في نتيجة النشاط اي خسارة التلاعب بطرق تسعير المخزون.

- التلاعب في تكوين التخصيصات مثل مخصص الاندثار للموجودات الثابتة ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها اذ ان عدم تكوين التخصيصات او تكوينها بنسبة تقل او

تزيد عن النسبة الواجب تكوينها تؤثر على نتيجة النشاط زيادة او نقصاً بمقدار الفرق بين ما يجب ان تكون عليه قيمة المخصص وبين مقدار المخصص الذي تم تكوينه فعلاً .
- اعتبار بعض المصروفات الايرادية مصروفات رأسمالية وبالعكس وهذا يؤثر على نتيجة النشاط وعلى المركز المالي .
- ادراج مبيعات وهمية او ادراج مبيعات تمت في الفترة التالية للفترة المحاسبية ضمن مبيعات الفترة الحالية وهذا يؤدي الى زيادة في رقم المبيعات وبالتالي الى زيادة في رقم الربح .

دور المدقق في تصحيح الأخطاء

من الامور الطبيعية ان يتم تصحيح اي خطأ يتم اكتشافه خلال عملية التدقيق وهذا - التصحيح يوعز به المدقق وينفذه المسؤولون عن الحسابات في المشروع ، وكما هو معروف محاسبياً توجد اخطاء يتعين اجراء قيود يومية لتصحيحها وما يتطلبه ذلك من عمليات ترحيل الى سجلات الاستاذ العام لتصحيح الخطأ ومثل هذا التصحيح يتم حسب الطريقة المطولة (اي اثبات قيد الغاء للعملية الخطأ ثم اثبات العملية الصحيحة) . أو ان يتم التصحيح حسب الطريقة المختصرة (اي اجراء قيد واحد لحو الخطأ وتصحيحه) .

مسؤولية المدقق عن الأخطاء والغش

عملية التدقيق الداخلي تتم بواسطة جهاز داخل المشروع والعاملون فيه موظفون تابعون للإدارة ينفذون اوامرهم ويمارسون عملية التدقيق اساساً لخدمتها وذلك بهدف رفع كفاية الاداء وتجنب الخطأ والغش والحد من الاسراف ومنعه وبما يجدر الاشارة اليه وجود اتجاه في الوقت الحاضر يهدف الى ضم التدقيق الداخلي الى منظمات مهنية على غرار المدققين الخارجيين لتوفير الاستقلال لهم و (العمل على تعيينهم وعلى تحديد اجورهم وعزلهم) وكذلك العمل على تنمية مهاراتهم المهنية وخلق كيان مهني مستقل لهم وذلك عن طريق تعين مستويات مهنية متعارف عليها في هذا المجال .

لوتفحصنا عملية التدقيق الداخلي والمتمثلة التأكد من مدى سلامة وقوة انظمة الرقابة الداخلية وصحة البيانات في السجلات والدفاتر فالمدقق الداخلي يعتمد على اسلوب الفحص الحسابي لتحقيق هدفه المتمثل التأكد من تنفيذ السياسات الادارية بالمنشأة وبيان اي انحراف فيها .

كما ان المدقق الداخلي يمارس عمله في نطاق تدقيق تفصيلي لجميع العمليات المالية.
وبناء على هذا بالامكان القول ان المدقق الداخلي مسؤول عن اكتشاف الاخطاء والغش
أما الاختلاس فنجد ان الجانب المأساوي لعمل المدقق الداخلي هو الفحص المتطلب في
حالات الاختلاس او الاشتباه في الاختلاس وفي ظل المهام المعقدة للمشروعات لابد ان
يكون كل من يعمل فيه موضع ثقة لا العكس اذ من الممكن ان تتعرض النفس البشرية
في بعض الاحيان لمواقف يظهر فيها ضعفها تجاه مواقف فيها مغريات. ومواطن الضعف
وهذه ما يجب ان يبحث عنها المدقق الداخلي اذا عليه ان يتأكد من أنه ليس هناك ظروف
نتيج التلاعب لغرض الاختلاس وعلى المدقق الداخلي بفحصه المتعمد لكل النظم
والوسائل ان يتأكد من ان تدبري المشروع قد اتخذوا كافة الاحتياطات لمنع التلاعب والا
فإن عليه ان يتقدم بتقارير عاجلة لأظهار مواطن الضعف في النظم الموجودة.

وهذا لا يعني ان المدقق الداخلي لا يتمتع بالاستقلال والحرية التي تمكنه من القيام
بذلك اذ بالامكان ان تتبع ادارة التدقيق الداخلي الادارة العليا بصورة مباشرة حتى تتمتع
بقدر كاف من الاستقلال.

اما المدقق الخارجي فإن مسؤوليته محددة بالغش والاختطاء التي يظهرها الفحص
الاعتيادي للسجلات والدفاتر في حالة كون كمية الاختبارات التي اختارها ومستواه المهني
للفحص والتدقيق الذي قام به قد وصل الى المستوى العالمي المتعارف عليه والمفروض على
اعضاء المهنة اداؤه.